حقوق الإنسان – الأمن الإنساني – التنمية الإنسانية

تقدير العلاقة المتداخلة بين التنمية الإنسانية، الأمن الإنساني وحقوق الإنسان قصد تخفيض معدلات الفقر في فيتنام

نقويان هونج هاي*

ترجمة: أ. نجيبة بولوبر

باحثة بقسم العلوم السياسية – جامعة باتنة

المقالة الأصلية بالإنجليزية:

Nguyen Hong Ha, Rights – Human Security – Human Development: Assessing the inter-relationships of Human Development, Human Security and Human Rights in Poverty Reduction in Vietnam, The International Development Studies Conference on "Mainstreaming Human Security: The Asian Contribution", Bangkok, October 4-5, 2007

ملخص:

تركز كل من التنمية الإنسانية، الأمن الإنساني وحقوق الإنسان على الإنسان، فهو بؤرة اهتمامها. وبعبارة أخرى فالإنسان هو جوهر أي نشاط أو برنامج عمل تحت غطاء الدعائم الثلاث السابقة. مع ذلك فالتساؤل الذي يدور حول هذه المفاهيم هو: أي منها يسبق الآخرين؟ وستجيب هذه الورقة على إشكالية الأسبقية وتؤكد على ضرورة التعاطي مع هذه المفاهيم في وقت واحد دون فصل بينها.

إن فهم علاقة التداخل بين التنمية الإنسانية، الأمن الإنساني وحقوق الإنسان يكون من خلال استعراض الجانبين النظري والتطبيقي، كما أن هذه الورقة ستقوم بفحص تجربة فيتنام لتخفيض حدة الفقر اعتمادا على المدخل التنموي مع تظافر جهود الدعائم الثلاث معاً ليكون تأثيرها فعالا في النهاية قصد تحسين المستوى المعيشي لشرائح واسعة في المجتمع.

مقدمة

حاليا أتت العولمة بفرص وتحديات للفرد والدولة، وبحكم تنقل الأشخاص عبر الحدود من بلد لآخر أصبحنا أكثر فأكثر على علاقة اتصال[1]، وأصبح بذلك العالم قرية صغيرة[2]، وبالتالي عدم استقرار دولة ما يؤثر على استقرار الدول الأخرى، هناك تهديدات تمس أمن الدولة، بغض النظر عن التهديدات الكلاسيكية المتعلقة بهجوم مسلح من القوات الخارجية أو حماية المصالح الوطنية من خلال السياسة الخارجية أو الأمن العالمي من التهديد النووي[3]، الذي أصبح موسع[4]من بين هذه التهديدات نجد: التلوث البيئي، الإرهاب الدولي، الحركات السكانية الكثيفة والأمراض كالسيدا،....الخ[5]، هذا ما أدى إلى الاعتراف بالدور الفعال للشعوب (سواء كانوا أفرادا أو هيئات) في ضمان أمنهم وسلامتهم[6]. وبعبارة أخرى، الاهتمام بالأمن انتقل من سلامة الأفراد وأمنهم إلى الأمن الإنساني بمختلف أبعاده[7].

سلامة وأمن الأفراد والشعوب ككل في كل دولة يتراوح بين: مستوى التنمية، حماية حقوق الإنسان، الحوكمة، أمن الدولة. أساسا، لقد تم إقصاء بعض الاستثناءات: التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي الذي تتبعه السياسة الليبرالية التي تسمح للأشخاص العاديين بالمشاركة في عملية صنع القرار، أين تسمع أصوات الفئة المهمشة في المجتمع، وفي حالة تجاوزات السلطة وغياب المساءلة مثل: حالات الاستيلاء على الأراضي التي يتم التعامل معها بمبدأ سيادة القانون[8]. السياسة الليبرالية التي عرفتها العشرية الحالية جاءت نتيجة التوجه نحو الديمقراطية[9]، التي تقوم على مشاركة الشعب في العملية التنموية لمجتمعه. وفي هذه الحالة تكون حقوق الإنسان محمية أكثر.

السهر على ضمان حقوق الإنسان مسؤولية فواعل أساسين فهو واجب على الدولة ومشاركة من طرف الشعب. رغم أن حقوق الإنسان مكفولة إلا أنه يتم انتهاكها بسبب جهل الدول لذلك نتيجة سياساتها المتبعة وعليه فهذه الأخيرة يتم اعتمادها كمبرّر فعال لتفسير ما حدث من انتهاكات. إن تطوير سياسات الدولة وتوجيهها له انعكاس إيجابي على تقدم الدولة

من جهة ومن جهة أخرى انعكاس سلبي فقد يكون سببا في انتهاك حقوق مجموعة من الأفراد، خصوصا في ظروف غير مواتية تحت غطاء الأمن الإنساني.

في تصريح للسكرتير الأسبق كوفي عنان بعنوان"تكتلات الأمن الإنساني" عام 2006[10]، تم توضيح العلاقة الوثيقة بين الحقوق، التنمية والأمن: " اليوم، التنمية، الأمن وحقوق الإنسان تسير يدا بيد، حيث لا يمكن لأي منهما أن يتحقق بعيدا عن العنصرين الآخرين بالفعل. أي شخص يتحدث عن حقوق الإنسان ولا يقوم بشيء من أجل الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية، يضر بمصداقية القضية. إذن لنوحد أصواتنا حول هذه القضايا الثلاث ولنعمل من أجل حماية حريتنا من الحاجة ومن الخوف، حرية الحياة بكرامة تتجسد من أجل أولئك المحتاجين والضعفاء"[11].

يفهم من ذلك أن كلا من الحقوق، الأمن والتنمية هي دعائم الإنسانية والتي تعترف بها الهيئات الدولية الحقوقية فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان (VDHR)[12]ينص على أن:"كل شخص يتمتع بكل الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان...[13]، وحق الفرد في الحياة، الحرية والأمن"[14] كمبدأ أساسي منصوص عليه في القانون الدولي لحقوق الإنسان، كل الدول عليها واجب احترام وحماية وتطبيق حقوق الإنسان للجميع ودون تمييز حسب الاتفاقيات الحقوقية.

فيتنام هي إحدى الدول السائرة في طريق النمو[15]، الهدف التنموي الذي تصبو الحكومة إليه هو جعل هذه الدولة صناعية بحلول عام 2020 [16]، وقد صادقت فيتنام على خمسة من أصل تسع اتفاقيات دولية حقوقية[17]، كما تعهدت بتجسيد أهداف التنمية للقرن 20 (MDGS) التي تناولتها الجمعية العامة في سنة 2000 [18]. إذن ومن أجل تحقيق ما سبق قامت الحكومة الفيتنامية باعتماد مجموعة سياسات سوسيواقتصادية وبرامج تستهدف إستراتيجية تخفيض معدلات الفقر وزيادة النمو (CPRGS).

يضم الأمن الإنساني كلا من العوامل المتعلقة بالأمن والتنمية معا وكذا الحقوق[19]، وتطور العلاقة المتداخلة بين هذه المفاهيم الثلاثة هي ضمن الأجندة الأكاديمية وهي خاضعة للنقاش. هذا الطرح يثير جملة تساؤلات حول إن كانت هذه الدعائم شاملة ومتكاملة وأهم من دعائم أخرى؟ هل هي مستقلة فيما يخص البرنامج الذي تم تسطيره بغرض الرفع من المستوى المعيشي للمحتاجين؟

تحاول هذه الورقة تشخيص العلاقة المتداخلة بين هذه المفاهيم من الجانبين النظري والتطبيقي. الجزء الأول يتطرق إلى النقاشات النظرية لأبعاد العلاقة السابقة ما بين (الحقوق/الأمن) و (التنمية/الأمن) في حين تم التطرق أعلاه إلى ثنائية (الحقوق/التنمية). الجانب التطبيقي للدراسة تعكسه آراء مجموعة من السياسيين الفيتناميين حول سبل الحد من الفقر المتنامي، والتي تم اختبارها على بعض الحالات في الجزء الثاني من الدراسة. وفي الخاتمة تم تلخيص كل الأفكار التي تمت مناقشتها وأخيرا تقييم العلاقة المتداخلة بين ثلاثية (التنمية الإنسانية، الأمن الإنساني، حقوق الإنسان).

الحقوق والأمن:

العلاقة ما بين حقوق الإنسان والأمن الإنساني هي علاقة مفهومين، أحدهما قديم – حقوق الإنسان منذ القرن 17 [20]– والآخر حديث[21]– الأمن الإنساني الذي لم يشهد تطورا على غرار المفهوم السابق –[22]حقوق الإنسان، محتوياتها محددة ومعترف بها من قبل الوسائل أو الآليات الدولية الحقوقية على اختلافها: Bill of Rights [23]، الاتفاقية الدولية للقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري، اتفاقية حقوق الطفل، اتفاقية حماية حقوق العمال المهاجرين وعائلاتهم والاتفاقية العالمية لحماية كل الأشخاص من التهجير القسري...الخ.

يمكن القول أن ظهور الأمن الإنساني يعود إلى تقرير التنمية الإنسانية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة سنة 1994[24]، هذا الأخير الذي تناول مكونين أساسين للأمن الإنساني وهما: التحرر من الحاجة والتحرر من الخوف[25]، هذين المكونين تعرض لهما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948[26] ، حيث يمكن القول أن " كل شخص له الحق في الأمن الإنساني".

يُعتبر Bertrand G. Ramachan أحد المختصين الحقوقيين يرى أن حقوق الإنسان تعرِّف الأمن الإنساني[27]، هذا يعني أن حق الإنسان في حد ذاته يتضمن أمنه، سواء بالنسبة للأفراد أو الجماعات من أجل التمتع بالحق في الحياة، الغذاء، المسكن، التعليم، المشاركة، ...الخ، وهذا ما يفرض الحديث عن الفواعل الأمنيين (فواعل الأمن)[28]، وهذا ما يطرح تساؤلين أولهما: ضرورة توافر بيئة آمنة للأفراد حتى يتمتعوا بحقوقهم أم أن الأمر متعلق بشعور الفرد وإحساسه بوجود الأمن في نفسه؟ وثانيهما: هل حقوق الإنسان والأمن الإنساني فئتين مستقلتين لكنهما مكملتين لبعضهما البعض؟

الأمن هو إحساس بالأمان[29]. هذا التعريف يشير إلى أن فهم الأمن الإنساني يتطلب ضم الفواعل الموضوعية واللاموضوعية أي المتعلقة بالوضعية وبإحساس الفرد. وقد عرَّفت لجنة الأمن الإنساني هذا الأخير على أنه: "حماية أساسيات الحياة بالطريقة التي تجسد الحرية الإنسانية وتحققها". هذا التعريف يحمل في طياته مضمون حماية الحريات الأساسية التي تعتبر جوهر الحياة، حماية الأفراد من الأخطار والتهديدات العنيفة وذلك باستخدام آليات بناء القدرات وإيجاد أنظمة سياسية، اجتماعية، بيئية، اقتصادية، عسكرية وثقافية تعمل مجتمعة على بناء قدرة ذاتية للفرد من أجل البقاء والعيش بكرامة. واعتمادا على تفسيرات اللجنة للأمن الإنساني يمكن أن نخلص إلى أن الأمن الإنساني هو أساسي لتواجد حقوق الإنسان وممارساتها. من وجهة نظر السكرتير الأسبق للأمم المتحدة كوفي عنان فإن الحديث عن وجود أمن إنساني بعيد كل البعد عن حالة

غياب الصراع المسلح، الإحاطة بحقوق الإنسان، الحكم الراشد، ضمان التعليم والصحة وضمان تساوي الفرص والخيارات بين الأفراد لإثبات إمكانياتهم[30].

الفواعل التي تطرقنا إليها سابقا يمكن تصنيفها إلى: موضوعية و لا موضوعية، تلعب دورا مهما باعتبارها من مكونات الأمن. هذا يعني أن البيئة الآمنة أكثر أهمية لأنه، في بعض الأحيان، لا يمكن التحكم فيها خارج نطاق الإنسان فتكون نتيجة للكوارث الطبيعية، الأمراض والأوبئة كالسيدا، أنفلونزا الطيور، الحروب النووية وفي نفس الوقت، فإن الحفاظ على الأمن العام متعلق بالدولة. لكن في بيئة غير آمنة أوجدتها الرغبة السياسية للدولة كالصراعات الإثنية في بعض الدول والأزمة المالية في آسيا سنة 1997 والتسونامي، كلها تشير إلى أن الأمن الإنساني في خطر. وكنتيجة: من الصعب كفالة حقوق الإنسان في ظل غياب الأمن، بمعنى آخر فإن تجسيد حقوق الإنسان متعلق بضمان الأمن. تسعى الدول إلى تحقيق التقدم خصوصا التنمية الاقتصادية وفي كثير من الأحيان وفي سعيها لتحقيق التطور السوسيواقتصادي تتجاهل أو تنتهك حقوق الإنسان[31]. (تسجيل تداخل بين مفهومي الأمن والحرية).

كمبدأ جاء به القانون الدولي لحقوق الإنسان فإنه على الدول احترام وضمان تطبيق حقوق الإنسان للجميع، وعليها إذن اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لأجل ذلك، وعليه فالدول ملزمة بكفالة حقوق الإنسان، وفق ما ينص عليه القانون الدولي[32]، وهذا عند توفير متطلباتها ومعاييرها. من هنا فإن حقوق الإنسان لها الحق الشرعي في الإدعاء على الدول باعتبارها واجب على هذه الأخيرة تأديته. ومن ناحية أخرى الأمن الإنساني لا يمتلك هذا الحق[33]، بما أن المطالبة بالأمن الإنساني لا يمكن للدولة ضمانها بتطبيق واجباتها القانونية وفق قواعد القانون الدولي فإن حفظه يتطلب حماية الحقوق الإنسانية التالية: حق الفرد في عدم التعرض للتعذيب ولشتى أنواع القمع غير الإنسانية والعقاب، الحق في التحرر من الجوع، الحق في المعاملة بالمساواة والعدالة بالنسبة للمرأة ...الخ.

عند الجمع بينهما، نجد أنهما مكملين لبعضهما البعض[34]، غير أن الشبكة الحقوقية أساسية وأكثر أهمية[35]، نظرا لقيامها على قاعدة قانونية كآليات للتطبيق. نلتمس فجوة لفهم طبيعة مفهوم حقوق الإنسان خصوصا عند التساؤل حول مجموعة حريات مضبوطة ترقى أهميتها لمصاف أهمية حقوق الإنسان وعليه لابد للمجتمع أن يعمل على حمايتها وتشجيعها[36]، وهنا يمكن للأمن الإنساني أن يدعم حقوق الإنسان.

التنمية والأمن:

مع بداية التسعينيات، استقطب موضوع التنمية الإنسانية العديد من النقاشات النظرية وحاز اهتمام العديد من الباحثين في هذا الحقل وأهمهم الاقتصادي الباكستاني محبوب الحق[37]، الذي أُدرجت فكرته حول التنمية الإنسانية في التقرير الإنمائي الصادر عن UNDP سنة 1990. وفي هذا التقرير عُرفت كما يلي: " هي عملية فسح المجال أمام خيارات الشعب، هذه الخيارات رغم أنها لا متناهية ومتغيرة عبر الزمن إلا أنه يمكن الحديث عن ثلاث مستويات أساسية للتنمية: الحصول على حياة مديدة وصحية، الحق في المعرفة للحصول على الموارد الأساسية والتمتع بحياة كريمة. فإذا كانت هذه الخيارات غير متاحة فستضيع العديد من الفرص"(UNDP – 1990 – ص 10)

لقد تغير الاهتمام بمقترب التنمية الإنسانية مؤخرا ليركز على مواضيع تتعلق بنوعية الحياة البشرية مثل: التعليم ومتوسط عمر الإنسان ومدى إشراكه في المجتمع...الخ[38]، دون التغاضي عن مؤشرات النمو الاقتصادي باعتباره من اهتمامات التنمية الإنسانية وذلك خاصة في المجتمعات السائرة في طريق النمو[39].

إن من أهم أهداف التنمية الإنسانية خلق فرص لكل الأفراد من أجل بلورة خياراتهم، المساهمة في عملية التنمية وخصوصا في القضايا التي تتعلق مباشرة بحياتهم ومصالحهم وحرياتهم،

ومنه فالتنمية الإنسانية " تتعلق بتوسيع خيارات الناس وصولا إلى الحياة الكريمة التي يستحقونها " (2000 UNDP).

وبعبارة أخرى، يؤكد مقترب التنمية الإنسانية على جوهر الإنسان ومحوريته في عملية التطور والتي تكون من الشعب وإلى الشعب. إذن يمكن اعتبار أن توسيع خيارات الفرد وفرصه نحو تحقيق تنميته مرادفا للعدالة أو "النمو بالمساواة "[40]. ورغم هذا كله لا توجد ضمانات، حتى في المجتمعات المتقدمة، للأفراد للتخلص من حالة الضعف التي عرضوا لها أنفسهم نتيجة عمليات التطور المتلاحقة[41]، التي قد تحرمهم مستقبلا من حرياتهم الأساسية، كل هذا نتيجة تزايد حدة النمو الاقتصادي الذي لا يراعي الظروف البيئية ويكون بذلك خطرا على التنمية المستدامة وعلى مصير الأجيال اللاحقة[42]. بصيغة أخرى، فإن تسارع وتيرة النمو من جهة إضافة إلى العولمة الداعية إلى مزيد من التحرير التجاري من جهة أخرى والذي يقود حتما نحو الاستغلال اللاعقلاني للموارد الطبيعية...الخ، تشكل تهديدات حقيقية للأمن الإنساني الذي يُعنى أساسا بحماية الحريات الأساسية للأفراد وتخليصهم من كل ما من شأنه تعريض حياتهم للخطر.

إذا كان مفهوم التنمية الإنسانية هو توسيع خيارات الناس، فإن الأمن الإنساني يُقصد به أنَّ الأفراد في إمكانهم ممارسة هذه الخيارات بكل حرية وآمان، وهم على ثقة بأنهم لن يفتقدوها غداً[43]، فكما أن التقدم في مجال ما يشجع على التقدم في مجال آخر، فإن الفشل كذلك في جانب معين يقود نحو الفشل في جوانب أخرى[44].

غياب التنمية الإنسانية له انعكاسات سلبية منها: زيادة الحرمان البشري، الفقر، الأمراض، الصراعات الإثنية وكنتيجة نهائية يقود نحو العنف[45]. وفي هذا يقولJakkie Cilliers:"إذا كان المقصود بالتنمية الإنسانية هو التحرر من الحاجة، يمكن فهم الأمن الإنساني على أنه القدرة على التمتع بالخيارات الفردية في بيئة آمنة وبطريقة متساوية مع الآخرين. ونلمس إسهام التنمية الإنسانية في الأمن الإنساني من خلال معالجتها للأسباب الهيكلية للصراع وعملها على بناء قدرات المجتمع قصد التعاطي مع هذه الصراعات بالطرق السلمية"[46].

على غرار الحقوق والأمن، نجد أن التنمية والأمن متكاملان معًا وهذا ما يثبته تاريخ المجتمعات التي شهدت نزاعات حيث أنّ غياب الأمن أدى نحو العنف والحرمان وذلك ما أعاق تحقيق التنمية. وعليه فالتنمية تسمح من جهة للأفراد بتحقيق طموحاتهم، في حين يعمل الأمن من جهة أخرى على حماية الشعوب وضمان حرياتهم الأساسية من الأخطار التي قد تنجم عن العملية التنموية.

في النهاية، إن التنمية الإنسانية، الأمن الإنساني وحقوق الإنسان دعائم تحقيق حياة أفضل، حين تسمح للأفراد بتحقيق طموحاتهم، وفي نفس الوقت تحميهم مما قد ينجم من أخطار جراء هذه الأنشطة التي يمارسونها. هذه الدعائم الثلاث تشبه في علاقتها نموذج تريبود (Tripod Model)، والذي يؤدي غياب أحد أضلاعه إلى انهيار البقية وعدم قدرتها على الصمود.

من أشد أنواع الحرمان البشري نجد الفقر أو الفقر الحاد والذي يهدد دوما وجود وبقاء التنمية. فهذا الأخير يمكن إدراجه ضمن تجاوزات حقوق الإنسان الحائلة دون تطور المجتمع. ترى لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية أنه:"... يمكن تعريف الفقر كحالة إنسانية يميزها الحرمان الدائم من الموارد، الإمكانيات، الخيارات، الأمن والسلطة الضرورية للاستمتاع بمستوى معين من العيش الكريم والحقوق المدنية ،الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية"(2001).

يعي المجتمع الدولي وكل الدول ضرورة العمل على تخفيض مستوى الفقر تدريجيا وصولا إلى القضاء عليه نهائيا[47]، وفي فيتنام اعتبرت هذه الإستراتيجية هدفا اجتماعيا وسياسيا للحكومة، منذ الاستقلال[48]، وهذا في برنامج Doi Moi [49]، والجزء الموالي من المقال يوضح علاقة الأطراف الثلاث السابقة بالإسقاط على التجربة الفيتنامية لسنة 2002 (CPRGS) "الإستراتيجية الرشيدة للحد من الفقر وزيادة النمو ".

سياسة فيتنام (Doi Moi) نظرة على الأمن الإنساني، حقوق الإنسان والتنمية الإنسانية

تحصلت فيتنام على استقلالها في سنة 1945، وبعد 30 سنة من الاقتتال انتهت الحرب وتوحدت البلاد. ورغم أنه منذ سنة 1975 دخلت ما يعرف بمرحلة البناء وإعادة الإعمار بتضافر جهود شعبية وبدعم الدول ذات نفس التوجه الإيديولوجي (الاشتراكية) إلا أنها بقيت كدولة متخلفة وهذا راجع لأسباب موضوعية وأخرى ذاتية. ومن انعكاسات ذلك: تفشي ظواهر الفقر والجوع، التضخم الذي بلغ 700% إضافة إلى ظروف معيشية مزرية للأفراد وانتهاكات لحقوقهم[50].

منذ سنة 1986، باشرت فيتنام حكومة وشعبا السياسة المعروفة بـ Doi Moi والمركزة على هدف التنمية الرشيدة بدءا بخطوة التجديد والتطوير في جانبه الاقتصادي ثم الإصلاحات السياسية كخطوة موالية. وبعد 20 سنة من المضي قدما في هذا المسار يمكن تقييمه من طرف الشركاء الفاعلين فيه (الدولة والحزب) بتجاوز الأزمة السوسيو اقتصادية ويتمظهر ذلك في: تسارع مستويات النمو الاقتصادي، التقدم الصناعي، انتعاش السوق الاقتصادية الاشتراكية، تحسن ملحوظ في ظروف الناس المعيشية[51]، ورغم ذلك فالحكومة والحزب الحاكم على حد سواء عبروا عن عدم رضاهم معتبرين بلادهم أقل تطورا من مناطق عديدة[52].

ومرد ذلك هو: عدم الاستثمار في رأس المال البشري، عدم التجسيد الفعلي لدور الشعب كمشارك فعلي في السلطة، وجود العديد من المشاكل الاجتماعية المهددة للاستقرار السياسي. انطلاقا من كون الفقر مهدد حقيقي للتنمية والأمن وحقوق الإنسان، عملت الدولة على تعبئة طاقتها الداخلية للقضاء عليه إلى جانب مساعدات الهيئات الدولية المانحة. ويمكن اعتبار التزام الحكومة الفيتنامية بتحقيق أهداف التنمية للقرن 20 كمحفز لها من أجل العمل على القضاء على الفقر[53].

بتسليط الضوء على نظرة فيتنام حول حقوق الإنسان، نجدها على صلة وثيقة بالتحرر القومي، الصراع من أجل الاستقلال، بناء الدولة الاشتراكية[54]. وهذا قبل 1945، إلا أنه بعد الاستقلال أي من 1945 إلى 1975 بدأت الاهتمام بالحق في العيش بحرية، الحق في تقرير

المصير...[55]، وكلها تتماشى والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق هيئة الأمم المتحدة (في مادته الأولى) ويتعلق الأمر بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، المدنية والسياسية. وفي الفترة الممتدة من 1976 – 1986 يمكن القول أن احترام حقوق الإنسان كان نسبيا " فالاشتراكية تعني الحرية المطلقة للإنسان وعليه لا نقاش في هذا الموضوع لأن الأمور جيدة جداً" [56].

منذ 1986 وفي تطبيقها لسياسة Doi Moi فالإنجازات المحققة في مجالات عديدة انعكست على مفهوم حقوق الإنسان والذي أصبح واضحا أكثر ومحميا أفضل. في سنة 1991 يمكن القول أنه تم إعداد أرضية سياسية، أكد من خلالها الحزب الاشتراكي فيتنام ي على " ضرورة بناء مجتمع ديمقراطي متحضر من أجل الحفاظ على الشرعية، الكرامة ومصلحة الشعب بالأساس"[57]. أما عن نظرة الدولة والحزب حول هذا الموضوع فنستشفها من الآتي: " عدم الفصل بين حقوق الإنسان كممارسة والمعايير التي نص عليها القانون الدولي والتي تحظى بقبول عام، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الخصائص الذاتية (غير العادية) الاقتصادية منها والاجتماعية والثقافية والسياسية للدول. وعليه هذا المدخل يفرض احترام حقوق الناس ومعاملتهم على قدم المساواة، وفي نفس الوقت فإن حقوق وحريات الأفراد تكون مكفولة عند كفالة الحقوق المشتركة أو المتقاطعة بين مصالح الدولة والمجتمع"[58].

ما يلاحظ على الأنموذج الفيتنامي أن الحكومة لا تفصل بين تطبيق ومتابعة حقوق الإنسان والتنمية الإنسانية، على أساس أن ضمان الأولى يكون مشجعا وداعما لتحقيق الثانية. ففيتنام تنظر إلى الناس كقوة أي سبب وكهدف في نفس الوقت يتم توجيهها للبناء القومي، فهم أساس السياسات السوسيواقتصادية[59]، وقد شجعت الحكومة على ضرورة حماية حقوق الإنسان باعتبارها مدخلا لتحقيق التنمية الإنسانية المستدامة ومنه فكل برنامج عمل تعتمده الحكومة يكون بهدف بناء دولة قوية غنية بمجتمع ديمقراطي متحضر حيث تضع مصلحة أفراده نصب عينيها[60]، هؤلاء الذين يضطلعون بدور ريادي لتطبيق هذا البرنامج أي أهم فواعل مشاركة (P). ويمكن التعبير عن معادلة التنمية الإنسانية في فيتنام كما يلي:

$$SED + P = HR/HD \quad (61)$$

حقوق الإنسان / التنمية الإنسانية : HR/HD والمشاركون : P والتنمية السوسيواقتصادية : SED

الأمن الإنساني مفهوم جديد في آسيا عموما(62)، وفي فيتنام على وجه التحديد، حيث يصعب الحصول على وثيقة رسمية أو سياسة حكومية تتناول مباشرة هذا الموضوع، ونلمس ذلك بالرجوع إلى مختلف توجهات وسياسات الدولة فيما يتعلق بدور الشعب كوسيط لتحقيق التنمية الإنسانية عبر الأبعاد السبعة للأمن الإنساني المنصوص عليها في التقرير الإنمائي لسنة 1994. إضافة إلى الإشارة إلى دور الحكومة كرافد إضافي لتحقيق الأمن البشري.

وبناءا على ما سبق، وبعد التعرف عموما على وجهة نظر الدولة حول مواضيع: التنمية الإنسانية، حقوق الإنسان والأمن الإنساني، نستنتج أن تجربة فيتنام رائدة وفريدة من نوعها حيث أنها اعتمدت رؤيتها الخاصة حول هذه المواضيع بما يتماشى وخصائصها، وضعيتها، مطالب أفرادها والمستوى المحقق من التنمية. كما ركزت الدولة الفيتنامية على المدخل الحقوقي (حماية حقوق الإنسان) واعتبارها فاعلا أساسيا في العملية التنموية وبغرض استدامتها(63)، وباختصار فمختلف السياسات والبرامج السوسيواقتصادية هي للشعب وبالشعب. وإستراتيجية الحد من الفقر هي إحدى هذه السياسات.

الحقوق، الأمن والتنمية من أجل الحد من الفقر:

في مقالته الموسومة "أسباب الجوع العالمي" (William Byron, 1982) استخلص Arthur Simon أهم ما استعرضته اللجنة الرئيسية للجوع العالمي فيما يلي: "الشعوب جائعة بسبب الفقر" و "بسبب الفقر تفشى الجوع ". كما اقترح على اللجنة أن تقوم بإحصائيات تبين فيها هذه العلاقة السببية، كما أضاف سيمون: "أهم مسببات الجوع اليوم هو سوء التغذية المزمن" وفي

إجابة قدمها حول أسباب هذه الظاهرة استعرض سيمون الأسباب التالية: 1. الافتقاد للسلطة، 2. التواكل (الاعتماد على الغير)، 3. تجاهل الزراعة، 4. التطور اللامتساوي، 5. البطالة، 6. النمو البطيء وغير المستدام للاقتصاد.

ولتبرير هذه الأسباب المقدمة أعلاه لابد من تحليل عميق فمثلا الافتقاد للسلطة أو القوة يحول دون سعي الأفراد لاتخاذ خطوات في سبيل تحسين ظروف الحياة الصعبة، وعليه فمساعدة هؤلاء في التخلص من الفقر تكون بمنحهم القوة، فهذه الأخيرة حسبه هي مفتاح نحو الأمن البشري[64].

في تقريره لسنة 1994، اعتبر UNDP الفقر أحد معوقات الأمن، وأكثر من هذا فهو مشكل مدوّل وليس قضية دولة بعينها، بالإضافة إلى أن هيئة الأمم المتحدة أدرجت هذا المشكل ضمن قضايا حقوق الإنسان، وهذا ما عبر عنه Kemal David في قوله: "التحرر من الفقر هو حق أساسي من حقوق الإنسان، والحديث عنه يكون من هذا المنطلق ولا يجوز اعتباره صدقة"[65]. وهذا التدخل جاء على هامش الملتقى العالمي للتنمية البشرية المستدامة في جوهانسبورغ والمنعقد من 26 أوت إلى 4 سبتمبر 2002 حول "حقوق الإنسان، الحد من الفقر والتنمية المستدامة: الصحة، الغذاء والماء". وقد قدمت كتابة المبعوث السامي لحقوق الإنسان جملة مرتكزات موجهة بالأساس لتشجيع وحماية حقوق الإنسان لتلك الشعوب التي تعاني من الفقر وهي: 1. تقوية الفقراء، 2. المساواة والابتعاد عن التمييز، 3. المساواة فيما يخص الحقوق المدنية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، 4. المساءلة، 5. المشاركة[66].

إن إدراك الحكومة الفيتنامية بأن تحقيق التنمية في جانبها السوسيو اقتصادي يستلزم بالأساس الحد من الفقر[67]، باعتباره أهم مثبطات التنمية المستدامة التي تفترض هي الأخرى عنصر العدالة الاجتماعية،ومن المتعارف عليه أن قوة التنمية المستدامة يخلق فرصا للأفراد من أجل القضاء على الفقر كمهدد لتنميتهم[68].

في 2003 اعتمدت فيتنام إستراتيجية CPRGS، وعلى خلاف الإستراتيجيات المعتمدة سابقا حاولت هذه الأخيرة علاج المشاكل الاجتماعية بفعالية عن طريق التعمير والتصنيع، إيجاد مناصب شغل،الحد من البطالة في المناطق الريفية والحضرية، تطوير السياسات بما يتناسب وخصوصية كل منطقة،كل هذا بهدف خفض مستوى الفقر بسرعة وحل المشاكل الاجتماعية وضمان التنمية المستدامة بما تحمله من: زيادة الاتصال في المجتمع، تطوير الثقافة، العناية الصحية والرياضة، رفع القيم الروحية عند الأفراد كنظيرتها المادية، التجاوب مع احتياجات الشعوب المختلفة(العلاج، القضاء على سوء التغذية خصوصا عند الأطفال، علاج الآفات الاجتماعية ضمان المساواة بين الجنسين...)[69].

من خلال الأهداف السابقة لـ CPRGS، يمكن أن ندرك أنها تتضمن متابعة تطبيق حقوق الإنسان من خلال ضمان الحق في العمل، العناية الصحية، الحق في المعلومة، الاستمتاع بحياة ثقافية...، وكذا حماية التنمية الإنسانية من خلال (علاج مشكل سوء التغذية عند الأطفال، ضمان الماء الصالح للشرب...) وأيضا قضايا الأمن الإنساني (محاربة HIV/AIDS، الأمن الصحي، الأمن المجتمعي ، الأمن الشخصي...).

تشير قناعة الحكومة الفيتنامية إلى أن كفالة حقوق الإنسان واجب دولاتي منصوص عليه في القانون الدولي[70]، ويثبت الواقع أن الحكومات بمفردها لا يمكنها القول بضمان أو انتهاك حقوق الإنسان ضمن حدودها وكما تم التطرق إليه سابقا فإن جهل الحكومة من جهة وسياساتها اللاعقلانية من جهة أخرى قد يقود نحو تجاوزات فيما يخص حقوق الإنسان، ومنه فتقييم التجربة الفيتنامية تجاذبته آراء مؤيدة تقول بنجاح التجربة وأخرى معارضة تقول بفشلها.

القضية1: Phu Yen Province

خلال عامي 2004-2006 وبفضل تطبيق البرنامج رقم 134 [71]المتعلق بـ2246 نسمة يدورحول ضرورة إما تحصلها أو دعمها لبناء مسكن خاص بها، بتمويل من ميزانية الدولة والقرى

للبرنامج (13.000 VND). بشرط مساهمة المستفيد إما بالعمل البدني أو بمواد البناء، وحاز هذا البرنامج نجاحا كبيرا[72].

-تعكس هذه القضية حق الفرد في المأوى وحقه في المشاركة ومساءلة السلطات المحلية.

القضية2: Lam Dong Province

في السنوات الثلاث الأخيرة، عملت هذه الضاحية على زرع 3 آلاف هكتار من الغابات موازاة مع استفادة 8 آلاف فرد من المساكن قاموا بالتعاقد قصد استثمار الغابة، وبفضل ذلك تحصل هؤلاء على ما يتراوح بين 1.2 إلى 1.5 مليون، ومع مراعاة مستويات الدخل، فإن مستوى الفقراء تم خفضه إلى 7% مع نهاية 2005 [73].

-تعكس هذه القضية الحق الاقتصادي وحق المشاركة (حقوق الإنسان) واستغلال الغاية (الأمن البيئي).

القضية 3: Ma Lieng ethnic minority facing challanges [74]

أقلية Ma Lieng التي تضم 1200 شخص تقطن قرب جبل Rang of Giange Man في ضاحيتي Ha Tinh، Quang Binh منذ 1993، تم تطبيق مختلف برامج الدولة من قبل السلطات المحلية، تحديد القوة العسكرية، لجان الأحياء للأقليات الإثنية في الضواحي الجبلية بهدف تحقيق استقرار وتقدم هذه الأقلية، بعد 13 سنة من المشاريع الاستثمارية في القرى السابقة تم التوصل إلى أن طريقة الدعم الكلي المادي والمعنوي والبشري الذي قدمته الدولة لم يف بالغرض التنموي (لأنه تم إثبات أن البيوت الاجتماعية لم تعد تليق بالسكن)، وهذه الطريقة تضر بالاقتصاد الوطني.

تعكس هذه القضية حق مشاركة الأفراد (حقوق الإنسان)، مراعاة الخصوصيات الثقافية للأقليات العرقية القضايا الثلاث أعلاه ليست الوحيدة المعبرة عن برامج الحد من الفقر في فيتنام

غير أنها تبين التداخل بين مفاهيم: التنمية البشرية، الأمن الإنساني وحقوق الإنسان وهذا ما تعرض له نائب الوزير الأول Nguyen في مؤتمر متعلق بالبحث في برامج الحد من الفقر[75].

خاتمة:

إن فهم العلاقة بين مفاهيم التنمية الإنسانية، الأمن الإنساني وحقوق الإنسان المتمحور بالأساس حول الفرد (الإنسان) يتطلب فهم الدافع الأساسي من البحث عن التنمية، فهذه المفاهيم باعتبارها صناعة بشرية فهي تركز على صانعها، الأمن الإنساني مثلا مفهوم متعدد الأبعاد ورد ذكره في تقرير التنمية البشرية 1994[76]، واستخدام المفهوم في المنطقة الآسيوية كان من طرف رئيس الوزراء الياباني Keizo Obuchi عقب الأزمة الاقتصادية 1997 و1998[77]، ومكوناته متعارف عليها وارد ذكرها في التقرير السابق وهي التحرر من الحاجة والتحرر من الخوف وهما مكونا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 [78].أما عن مفهوم الأمن الإنساني في آسيا فقد ارتبط به بكارثة هيروشيما في 1945 [79]، وفهم أبعاد هذا المفهوم فقط في سبيل البحث عن علاقته بما سبق[80]. المخطط أدناه يبين العلاقة بين العلاقة المتداخلة بين المفاهيم السابقة.

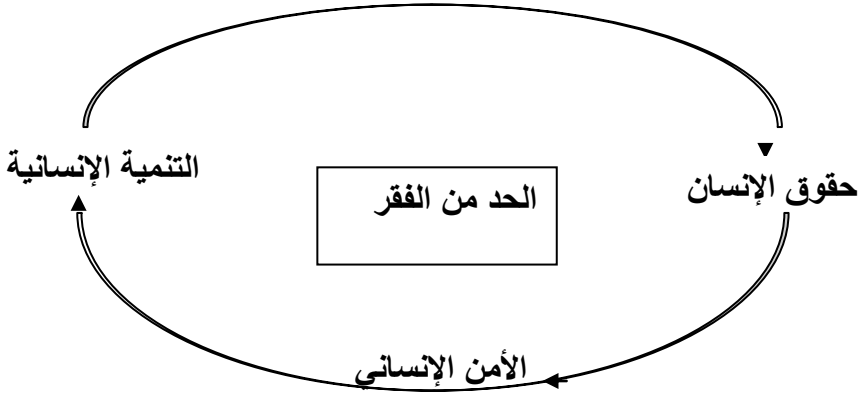

إن كل المجهودات المبذولة من طرف الحكومة الفيتنامية هادفة إلى بناء دولة قوية وشعب غني ويتمتع بالمساواة في ظل مجتمع ديمقراطي- متحضر[81]، وكل هذا يصب في جوهر تحقيق التنمية الإنسانية وبالتالي توفير الظروف الداعمة لحقوق الإنسان.

كما أن برامج وسياسات الحد من الفقر التي تبنتها فيتنام توحي بما سبق ذكره وكنتيجة لسياسة فيتنام بهدف القضاء على الفقر، يمكن حصر العلاقة والتداخل بين مفاهيم: التنمية الإنسانية، الأمن الإنساني وحقوق الإنسان في مصطلح Human Derise ومفهوم Derise يثير إلى مجال العلاقة غير القابلة للحصر بين التنمية، الحقوق والأمن الذي يمكن تعريفه كالآتي: "تشجيع وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي يتم ضمانها عن طريق المتابعة والتنفيذ الجديّ لواجبات الدولة تماشيا مع القانون الدولي والخصائص الوطنية، بهدف التمتع بمستوى جيد من التنمية وكذا الإحساس الحقيقي بوجود أمن عند مشاركة الأفراد".

الهوامش:

* PhD candidate in the Human Rights and Peace Studies Programme, Mahidol University, Thailand

(1) US President Bill Clinton, Speech at Hanoi National University, 2001, during his visit to Vietnam, available at: http://hanoi.usembassy.gov/index.html (viewed on28-03-2007)

(2) Christian Akani, "Improving human rights in the Global South through Human Security", presented at the Conference on Human Security in Asia, Jeonju, Republic of Korea, 24-25 March 2007, p.4

(3) UNDP, Human Development Report 1994, Chapter 2: New Dimensions of Human Security, p. 22

(4) Sadako Ogata, "Human Security and State Security" (Box.1.2) in the Final Report: Human Security Now, of the Commission on Human Security, 2003, p. 5

(5) Ibid.

(6) Ibid.

(7) The UNDP Human Development Report 1994 listed seven main

categories of human security, which include: Economic Security, Food Security, Health Security, Community Security, Political Security, Environmental Security, and Personal Security. See more details about each of these categories in the Report, pp. 25-33

(8) See an article by Wu Zhong, A step towards the rule of law, 18 April 2007, on the website of the Asia Times Online, at http://www.atimes.co m/atimes/China/ID18Ad01.html (viewed on 19 April 2007)

(9) Commission on Human Security, 2003, loc.cit, Chapter 1, p. 2

(10) Annan. 2000

(11) Kofi Annan, Message of the United Nations Secretary-General, on the Human Rights Day of 2006 with a theme "Fighting Poverty: A Matter of Obligation not Charity", at : http://www.un.org/events/humanrights/2006/statements.shtm (viewed 10 December 2006)

(12) Adopted and proclaimed by the General Assembly resolution 217 A (III) of 12 December 1948

(13) See Article 2 of UDHR

(14) See Article 3 of UDHR

(15) This development status of Vietnam is recognized in the Bilateral Trade Agreement between Vietnam and the United States of America, signed in 2002 and entered into force in 2001, at

(16) Communist Party of Vietnam, Documents of the Tenth National Congress, 2006, available in Vietnamese at http://www.cpv.org

(17) Up-to-date, nine core international human rights treaties with treaty-based bodies are: International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights (ICESCR), International Covenant on Civil and Political Rights (ICCPR); Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination (CERD); Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women (CEDAW); Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment of Punishment (CAT); Convention on the Rights of the Child (CRC); Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Facilities (CMW); International Convention for the

Protection of All Persons from Forced Disappearance (CFD) and; the Convention of the Rights of Persons with Disabilities (CRPD). CFD and CRPD are the most UN recently-adopted treaties. CFD and CRPD were adopted by the General Assembly on 23 September 2005 (E/CN.4/2005/WG.22/WP.1/REV.4) and 6 December 2006 (A/61/611), respectively.

Vietnam has ratified and acceded to five of these nine treaties, which include: ICESCR, ICCPR, CERD, CEDAW, and CRC, at http://www.forum-asia.org/index.php?option=com_content&task=view&id=206&Itemid=32 (viewed on 16 April 2007)

(18) Communist Party of Vietnam, 2006, loc.cit. At the UN Millennium Summit held in September 2000, Head of the State of Vietnam joining with Heads of State and Government of 189 other member countries of the United Nations signed and expressed Vietnam's commitment to realize the Millennium Development Goads or also known as the Twenty-first Agenda.

(19) Commission on Human Security, 2003, loc.cit, Chapter 1, p. 4

(20) Andrew Fagan, Human Rights, Human Rights Centre University of Essex, at http://www.iep.utm.edu (viewed on 15 March 2007). Expressions of inviolable and inalienable rights could be found in literature of political theorists in the 1600s like John Locke, J.J. Rousseau, Charles Montesquieu, and latter they were echoed in the Declaration of the Rights of Man and Citizens after the French Revolution in 1789 and in the American Declaration of Independence in 1776.

(21) Arabinda Acharya and Amitav Acharya, Human Security in Asia: Conceptual Ambiguities and Common Understandings,

2000. Though the concept itself is new, but as Amartya Sen said human security is not a new idea (See Amartya Sen's presentation at the Workshop on "Basic Education and Human Security", which was co-organized by the Commission on Human Security, UNICER, the Pastiche Trust (India) and Harvard University in Kolkana, 2-4 January 2002, at http://www.humansecurity-chs.org/index.html (viewed in

March 2007).

(22) Ellen Seidensticker, 2002. This idea is based on her own work of trying to extract and organize ideas discussed at the seminar on "Human Rights, Human Development, Human Security", which was jointly organized by Harvard University and the Commission on Human Rights in 2002

(23) The International Bill of Rights includes The International Bill of Rights is considered to include: The Universal Declaration of Human Rights, the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights, the International Covenant on Civil and Political Rights, the Optional Protocol to the International Covenant on Civil and Political Rights, the Second Optional Protocol to the International Covenant on Civil and Political Rights, aiming at the abolition of the death penalty. See A Compilation of Human Rights Instruments, Volume One, Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, 2002

(24) Christian Akani, 2007, loc.cit, p.2

(25) UNDP, Human Development Report 1994, p. 24

(26) The second preambular paragraph of UDHR partly reads: "...human beings shall enjoy freedom of speech and belief and freedom from fear and want..."; Article 2 of UDHR provides: "Everyone is entitled to all the rights and freedoms set forth in this Declaration".

(27) Bertrand G. Ramcharan, Human Rights and Human Security, www.humansecurity-chs.org/activities/outreach/ramcharan.html (viewed 10 March 2007)

(28) See Human Security – as people see it (Box 2.1) in the UNDP Human Development Report 1994, p. 23

(29) See The Oxford Modern English Dictionary, Oxford University Press, 1992

(30) Annan, loc.cit

(31) Amartya Sen, Developments, rights and human security (Box 1.3) in the Final Report "Human Security Now", 2003, Commission on Human Security.

(32) See Article 4 of the International Covenant on Civil and Political Rights

(33) Ellen Seidensticker, 2002, loc.cit
(34) Amartya Sen, 2003, loc.cit
(35) Ellen Seidensticker, 2002, loc.cit
(36) Amartya Sen, 2003, loc.cit
(37) Ibid
(38) Commission on Human Security, 2003, loc.cit, p.8
(39) Marc M. Linderberg, The Human Development Race – Improving the Quality of Life in Developing Countries, 1993, p.13. This book can be found at the Library of the International College, Mahidol University, Thailand, with the series number HN 980 L 744h 1993
(40) Commission on Human Security, 2003, loc.cit, p.10
(41) See the Climate Change Report 2007 by WMO and UNEP, available at http://www.ipcc.ch (viewed on 19 April 2007)
(42) David Korten, Getting to the 21th Century, Harford, Kumarian Press, 1991; World Bank, World Development Report 1992
(43) UNDP, 1994, loc.cit, p. 13
(44) Ibid
(45) Ibid
(46) Jakkie Cilliers, Human Security in Africa, African Human Security Initiative, 2004, p. 12
(47) Frene Ginwada, Rethinking Security: An Imperative for Africa (Box 1.1) in the Final Report "Human Security Now", Commission on Human Security, 2003, p. 3
(48) Vietnamese Academy of Social Sciences, Vietnam Poverty Update Report 2006: Poverty and Poverty Reduction in Vietnam 1993-2004, 2006, p. 10
(49) Ibid
(50) Communist Party of Vietnam, Documents of the Sixth National Congress, 1986. The original versions of these documents are in Vietnamese, accessible at http://www.cpv.org
(51) Communist Party of Vietnam, 2006, loc.cit
(52) Ibid
(53) The UN Millennium Summit in 2000 put forward eight Millennium Development Goals, which include: (1) eradicate extreme poverty and

hunger; (2) achieve universal primary education; (3) promote gender equality and empower women; (4) reduce child mortality; (5) improve maternal health; (6) combat HIV/AIDS, malaria and other diseases; (7) ensure environmental sustainability; and (8) develop a global partnership for development.

() 5 4 China Online, "Human Rights in Vietnam during the Renovation Process: Achievements, Challenges and Prospective", at http://www.china.org.cn/english/features/bjrenquan/190897.htm# (viewed on 10 March 2007)

(55) Vietnamese Ministry of Foreign Affairs, White Paper "Achievements in Protecting and Promoting Human Rights in Vietnam", 2005, Chapter I, p. 3

(56) China Online, loc.cit

(57) Ibid

(58) Vietnamese Ministry of Foreign Affairs, 2005, loc.cit, p. 4

(59) Ibid, p.3

(60) Ibid

(61) In this model, the State of Vietnam is the main duty bearer. It shall undertake all necessary measures to ensure socio-economic development, to mobilize and guarantee the people's participation in the entire process. The utmost goal is to improve the quality of life of people in all fields, ensuring human rights and promoting development of the country at large.

(62) Arabinda Acharya and Amitav Acharya, loc.cit; Tadashi Yamamoto, Human Security – From Concept to Action: A Challenge for Japan, Proceedings of the International Conference on Human Security in East Asia, 16-17 June 2003, Seoul, Republic of Korea

(63) Vietnamese Ministry of Foreign Affairs, loc.cit, p. 3

(64) Commission on Human Security, 2003, loc.cit, Chapter 1, p. 11

(65) Kema Davis, Message of the UNDP Administrator, 2006, www.un.org/events/humanrights/2006/statements.shtml (viewed on 11 December 2006)

(66) The paper further explains each of the above-mentioned five elements.

(67) The Government of Vietnam, The Comprehensive Poverty Reduction and Growth Strategy (CPRGS), 2003, p. iii
(68) Ibid
(69) Ibid, pp. 37-38
(70) Vietnamese Ministry of Foreign Affairs, loc.cit, p. 4
(71) The Programme No.134 is implemented in accordance with the Decision No.134/2004/QD-TTg issued by the Prime Minister of the Governnment of Vietnam in 2004 concerning assistance given to ethnic minorities in poverty and difficult circumstances with land for production, land for housing, drinking water.
(72) Nhan dan Online, at:
http://www.nhandan.com.vn/tinbai/?top=36&sub=48&article=84364 (viewed on 15 January 2007)
() 7 3 Ibid
(74) The case is recited from an article under the same title in the Van nghe Dan toc (Ethnic Affairs) magazine, published by TEW, CHESH and CIRD – three Vietnamese non-governmental organizations working on poverty reduction for ethnic minorities and in mountainous areas, 2006.
(75) Nhan Dan Online (People's Daily on-line), Conference reviewing two-year implementation of the Prime Minister's Decision 134/2004/QD-TTg concerning assistance given to ethnic minority households in poverty and difficult circumstances with land for production, land for housing and drinking water, Hanoi, 2006, at http://www.nhandan.com.vn (viewed on 27 October 2006)
(76) Christian Akani, 2007, loc.cit
(77) Tadashi Yamamoto, 2003, loc.cit
(78) See paragraph 2 in the Preamble of the UDHR
(79) Emma Rothchild, "Introduction", in Tatsuro Matsume and Lincoln C. Chen (eds) "Common Security in Asia: New Concepts of Human Security", Tokyo, Tokyo University Press, 1995, pp. 3-5
(80) Kofi Annan, 2006, loc.cit
(81) Vietnamese Ministry of Foreign Affairs, 2005, loc.cit, p. 3